الخميس- 13/4/2017
المستقبل

المفقودون .. والخيمة الصامدة

حكاية مفقودي الحرب الأهلية بالأرقام: 42 سنة غياب، أكثر من ربع قرن على انتهاء الحرب، نحو عقد ونصف على خيمة تحوّلت الى أرضية تجمع الأهالي في ساحة جبران خليل جبران وسط بيروت. هناك حيث ولدت طائفة تعاظمت آلامها ولم تتكاثر بفعل رحيل العدد الأكبر من أمهات وآباء لم يكلوا يوماً عن البحث عن بصيص ضوء يأخذ الى أخبار عن مفقوديهم، فكان أن استقصوا كثيراً وقصدوا المعنيين وغير المعنيين وعاشوا الابتزاز وأصغوا بحرقة المشتاق الى روايات عن تواجدهم في سجن هنا ومقابر جماعية هناك، وما بين التخمينات وسنوات الانتظار التي تربو عن 35عاما وتلك الطريق المنهكة بين منازلهم والخيمة في الاسكوا تأرجح الحلم في أن يأتي عهد ينجح في وضع خاتمة سعيدة، وإن ليس بعودتهم أحياء، فعلى الأقل أن تكون لهم رفات في مقابر تسمح للأحفاد بزيارة الأجداد الذين لا يعرفون عنهم أكثر من الاسم وصور قديمة بمعظمها بالابيض والاسود.

في الخيمة الصامدة منذ العام 2005، لم تعد حكايات 17 ألف مفقود وحدها القضية، فهناك حيوات هي الأخرى باتت مأسورة لأمهات يعاندن تقدم العمر أملاً بموعد يحمل إليهن أخباراً منتظرة. وكرت سبحة وفيات الاهالي وليس آخراً رئيس لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين«سوليد» غازي عاد الذي تفتقده الخيمة في سنة رحيله الأولى كما يفتقده من تبقى من الأهالي على قيد الانتظار، وكذلك رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين قسرياً وداد حلواني، والأخيرة ثابتة على السؤال:«بعد أن صار عددنا يتناقص مع مرور الزمن، نحن أهالي من خطفتهم الحرب، ومنهم مَن ضاع في أقبية الميليشيات والأحزاب اللبنانية، ومنهم من غيب في السجون السورية، ومنهم من أسر لدى العدو الاسرائيلي، إلى متى يبقى أزواجنا وأبناؤنا في عهدة الماضي والمجهول نحن الذين جعلت الحرب منا طائفة مؤلفة من كل الطوائف؟».وتسأل حلواني:«وإن كان الرهان على موتنا من أجل أن تموت القضية، أفلا يعلمون بأن هناك أبناء وأحفاد لن يكلوا من السؤال عن قبور لا تزال شاغرة وأسماء معلقة ما بين الحياة والموت؟.

ولأجل القضية التي تخشى أن يرث عبئها الجيل الثالث، تطالب حلواني المسؤولين في مختلف مواقعهم في الذكرى ال42 للحرب الأهلية البدء الفوري بجمع وحفظ العينات البيولوجية للأهالي تمهيدا لاجراء الفحص الجيني كمدخل أساس للتعرف على المفقودين، أحياء كانوا أم أمواتاً، إضافة إلى إقرار قانون بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تتمتع بالصلاحيات اللازمة للبحث عن مصائر المفقودين وكشفها لأهاليهم.

وريثما يتحقق المطلبان، لن يتوقف الأهالي عن التحرك والمطالبة من أجل وضع خاتمة لقضيتهم عبر اتخاذ السلطات الرسمية القرار الجدي لتنفيذ الاجرائين السابق ذكرهما. وحسب حلواني فإن هذا الحل هو حل الحد الأدنى المقبول من قبل الأهالي الذين لا يسعون الى المحاسبة بل الى الحقيقة. وللغاية، فإن الأهالي، وتزامناً مع الذكرى الـ 42للحرب، سيطلقون عريضة وطنية بشأن قضيتهم لجمع أكبر عدد من التواقيع عليها. وهذه العريضة ستكون متاحة على الروابط الالكترونية من 13 نيسان الى 31 أيار، وهي موجهة الى مجلسي الوزراء و النواب للمطالبة بالكشف عن مصير المفقودين.

ر.ع